

Distr.: Limited
21 November 2001
Arabic
Original: English
لاتخاذ إجراء

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١

١٠ - ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (E/ICEF/2001/AB/L.10). وكان معروضا أيضا على اللجنة تقرير أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠٠٠ (E/ICEF/2001/AB/L.7). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في البند، بممثلين عن المديرية التنفيذية الذين قدموا معلومات إضافية.

ملاحظات عامة

٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز في العرض العام لوثيقة الميزانية؛ غير أنها تعتقد أن مزيدا من التحسينات من شأنه أن يعزز شفافية التقديرات وفهم المعلومات المعروضة. فمثلا، تلاحظ اللجنة الاستخدام المفرط للرموز أثناء العرض، الأمر الذي يمكن أن يحول دون سهولة فهم ما يجري قراءته. وبصفة أعم، تلاحظ اللجنة ما جاء في الفقرة ١

* E/ICEF/2001/12

(E/ICEF/2001/AB/L.10) من أن اليونيسيف اكتفت في تقديم المعلومات بالشكل الموجز، ”وبذلك يستطيع أعضاء المجلس التنفيذي أن يركزوا على اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية“. وبينما تقدر اللجنة هذا العرض المبسط، ينبغي الحرص على عدم الإحلال بالشفافية وبتبرير الموارد بصورة كافية.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك ما قيل عن الأولويات وتوزيع الموارد من أن ”استراتيجية الميزانية الواردة في الفقرات ١١-١٦ أدناه، توضح كيف توائم اليونيسيف بين ميزانية الدعم والأولويات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل“ (E/ICEF/2001/AB/L.10، الفقرة ٢). وهذا أمر غير واضح في رأي اللجنة من المعلومات الواردة في الفقرة ١١-١٦ من الوثيقة. وتلاحظ اللجنة أن خمس أولويات تظهر في الفقرة ١١ من تقرير الميزانية؛ ولكنها لا ترى بوضوح العلاقة بين الموارد المذكورة في ميزانية الدعم وفي برنامج العمل وبين إنجاز الأولويات الخمس. وتوصي اللجنة بتلافي هذا العيب في المستقبل.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك عدة إشارات إلى النتائج والمساءلة في وثيقة الميزانية. وتدرك أن المناقشات التي جرت في المجلس التنفيذي في السنوات الأخيرة قد شهدت طلبا متزايدا على كفاءة الأداء، والنتائج، والمساءلة. وترى اللجنة أنه يمكن تعزيز النتائج والمساءلة إلى حد كبير من خلال تحسين التخطيط الرامي إلى تحقيق النتائج واستخدام أدوات ملائمة وفعالة لقياس الأداء. وتلاحظ اللجنة المعلومات الواردة في الفقرات ٨١-٨٩ من تقرير المديرية التنفيذية عن نظام إدارة الأداء الفعال، (E/ICEF/2001/4 (Part II)). وتشير اللجنة أيضا إلى توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن وضع مؤشرات أداء غير مالية لقياس الأداء (انظر A/56/66/Add.1، الفقرات ٢١٩-٢٢٣، و E/ICEF/2001/AB/L.8، الفقرات ٢٠-٢٤). ومن ثم، تطلب اللجنة أن يقدم في وثيقة الميزانية المقبلة بيان واضح للتقدم المحرز في استحداث أدوات أفضل لقياس الأداء والنتائج المتوقعة التي ستكون إدارة اليونيسيف مسؤولة عنها. وتطلب اللجنة إدراج هذه المعلومات في اقتراحات ميزانية الدعم التي تقدمها المديرية التنفيذية.

٥ - وتذكر اللجنة الاستشارية بتوصيتها الواردة في الفقرة ٦ من تقريرها المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (E/ICEF/2000/AB/L.4)، التي تشير إلى أن أنسب وقت لمناقشة ميزانية الدعم لفترة السنتين هو قبل بدء الفترة المالية، وليس في شهر كانون الثاني/يناير الذي تكون فيه هذه الفترة قد بدأت بالفعل. وفي هذا الصدد، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن اليونيسيف سوف تواصل إثارة مسألة إمكان عقد اجتماع للمجلس التنفيذي في شهر

كانون الأول/ديسمبر مع لجنة الأمم المتحدة للمؤتمرات، كي يمكن اعتماد الميزانية قبل بدء فترة السنتين. وتلاحظ اللجنة أنه بالنسبة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣، من المقرر أن تعقد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ للمجلس التنفيذي في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

الإيرادات والنفقات

٦ - قُدمت إلى اللجنة الاستشارية توقعات لنفقات ميزانية الدعم للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ يبلغ إجماليها ٥١٠,٩ مليون دولار، وذلك مقارنة بالاعتمادات الموافق عليها البالغ إجماليها ٥٤٥,٥ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويشمل الرصيد غير المربوط المتوقع أن يبلغ إجماليه ٣٤,٦ مليون دولار، أي ٦,٣ في المائة من الاعتماد الموافق عليه، انخفاضا محتملا في الإنفاق قدره ٢٧,٩ مليون دولار في بند تكاليف الموظفين ومبلغ ١١,٧ مليون دولار في بند المصروفات التشغيلية، ويقابل ذلك بصفة رئيسية زيادة متوقعة في الإنفاق قدرها ٤,٧ ملايين دولار تحت بند الأثاث والمعدات، ومبلغ ٠,٣ مليون دولار تحت بند الاستشاريين. وإذا وضعت في الاعتبار الزيادة في إيرادات ميزانية الدعم لفترة السنتين، البالغة ١٢,٢ مليون دولار، فيتوقع أن يكون صافي الإنفاق في ميزانية الدعم ٤٣٠,٩ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، مما يعكس رصيذا غير مربوط قدره ٤٦,٨ مليون دولار أي ٩,٨ في المائة، مقارنة بصافي الاعتمادات الموافق عليها البالغة ٤٧٧,٧ مليون دولار (انظر المرفق الأول من هذا التقرير).

٧ - وعند الاستفسار، تم إبلاغ اللجنة الاستشارية أن تقليص الإنفاق فيما يتعلق بتكاليف الموظفين ناتج عن اتخاذ إجراء إداري متعمد يهدف إلى ترك الوظائف الشاغرة على حالها، لا سيما في الوحدات التي يعاد تنظيمها (مثلا، فريق البرامج في المقر). وأفيدت اللجنة بأنه اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كان معدل الوظائف الدولية الشاغرة من الفئة الفنية ٩ في المائة (بينما تفترض الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ معدلا للشواغر نسبته ٦ في المائة بالنسبة للوظائف الدولية من الفئة الفنية. غير أن عملية التعيينات تجري بسرعة وبحلول نهاية السنة سيكون معدل الشواغر أقل مما هو وارد في الميزانية، إذ أن متوسط الوقت اللازم لعملية التعيين في اليونيسيف هو أربعة أشهر تقريبا، وتبذل الجهود من أجل تقصير هذه المدة. وترحب اللجنة بهذا التطور.

٨ - وتم أيضا إبلاغ اللجنة الاستشارية أنه خلال السنوات الخمس إلى الست القادمة سيتقاعد عدد كبير من موظفي اليونيسيف. وأفيدت اللجنة عند الاستفسار بأن ١٦٨ من

الموظفين الدوليين سيبلغون سن التقاعد (٥٥ موظفا في المقر و ١١٣ في الميدان)، بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦. وترى اللجنة أن هذه فرصة لتجديد شباب المنظمة.

٩ - وتم إبلاغ اللجنة عند الاستفسار أن الإنفاق المتوقع في ميزانية الدعم البالغ إجماليه ٥١٠,٩ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ يتضمن حوالي ٨,٤ ملايين دولار للإنفاق على أمن الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر الإنفاق على أمن الموظفين في الميزانية البرنامجية بمبلغ ١٢ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتعود الزيادة في الإنفاق المتوقع على الأثاث جزئيا إلى احتياجات الأمن في الميدان، إذ كان من المتوقع أن تزداد الاحتياجات بعد حادثة ١١ أيلول/سبتمبر. ويقدر أن مبلغا يتراوح بين مليوني و ثلاثة ملايين دولار من الاحتياجات الإضافية سيكون ضروريا لأمن الموظفين بحلول نهاية السنة. وفي الوقت الراهن، هناك ١٧ موظفا (يشغلون مناصب أو يعملون بعقود محددة المدة أو مؤقتة) تم تعيينهم لأغراض أمن الموظفين. ويعمل واحد من هؤلاء الموظفين الـ ١٧ في مكتب منسق الأمن للأمم المتحدة، وتشارك وكالتان في تسديد تكاليف هذه الوظيفة؛ ويعمل تسعة منهم في مركز العمليات بالمقر، دعما للميدان؛ ويعمل سبعة آخرون في المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٦١ موظفا مشتركا بين الوكالات يعملون في مجال الأمن في الميدان وتشارك اليونيسيف في تسديد تكاليف هذه الوظائف.

١٠ - وتم إبلاغ اللجنة الاستشارية عند الاستفسار أن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ يقدر بمبلغ ٤٤,٦ مليون دولار مقارنة بالمبلغ الموافق عليه في الميزانية والبالغ ٤٧,٣ مليون دولار (انظر E/ICEF/2001/AB/L.10، الجدول ١١). وتتضمن النفقات المقدرة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مبلغ ٢٤,٤ مليون دولار لتكاليف الموظفين؛ و ٩,٣ ملايين دولار للخدمات التعاقدية لأغراض الصيانة؛ و ١٠,٢ ملايين دولار لشراء الأجهزة والبرامجيات واللوازم الخاصة بالحواسيب؛ و ٠,٧ مليون دولار للبنود الأخرى.

١١ - ويبين الجدول ١ من الوثيقة E/ICEF/2001/AB/L.10 أن الموارد المتوقعة الإجمالية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تبلغ ٣ ٣٥١,٨ مليون دولار، ويعكس ذلك زيادة نسبتها ٢٦,٧ في المائة مقارنة بالموارد الإجمالية المخطط لها والبالغة ٢ ٦٤٦,٢ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، يتوقع أن تكون الموارد العادية الإجمالية ١ ٢٥٧,٢ مليون دولار، ويعكس ذلك انخفاضا نسبته ٨,٤ في المائة مقارنة بالموارد العادية الإجمالية المخطط لها والبالغة ١ ٣٦٢,٢ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتبلغ الموارد الأخرى المتوقعة ١ ٦٠٧,٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ويعكس ذلك زيادة نسبتها ٣٧,٣ في المائة، مقارنة بالموارد الأخرى البالغة

١٧٠,٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛ ويتوقع أن يصل مجموع الصناديق الاستثمارية في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٤٨٧,٦ مليون دولار، مما يمثل زيادة نسبتها ٣٢٧.٧ في المائة، مقارنة بالصناديق الاستثمارية البالغة ١١٤,٠ مليون دولار.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاشتراكات المتوقعة من الحكومات في الموارد العادية والبالغة ٦٨٢,٢ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تمثل انخفاضاً بنسبة ٥,٤ في المائة مقارنة باشتراكات الحكومات في الموارد العادية المخطط لها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والبالغة ٧٢١,٢ مليون دولار؛ وأن التبرعات المتوقعة من القطاع الخاص للموارد العادية والبالغة ٤٠٥ ملايين دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تمثل انخفاضاً بنسبة ٢,٩ في المائة مقارنة بتبرعات القطاع الخاص البالغة ٤١٧ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. (E/ICEF/2001/AB/L.10، الجدول ١).

١٣ - ويتوقع أن يكون مجموع الموارد المخصصة للبرامج ٢٢٢٩ مليون دولار، ويعكس ذلك زيادة نسبتها ٣٠,٥ في المائة، مقارنة بمبلغ إجماليه ١٧٠٨ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات الخاصة بالبرامج في إطار الموارد العادية انخفضت بنسبة ١٣ في المائة من ٧٧٠ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى المبلغ المتوقع للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وهو ٦٧٠ مليون دولار. ويتوقع أن يكون مجموع تكاليف دعم البرامج، والإدارة والتنظيم ٥٤٣,٤ مليون دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ويعكس ذلك زيادة نسبتها ٥ في المائة مقارنة بالتكاليف الإجمالية لهذين البندين المقدرة بمبلغ ٥١٧,٧ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (E/ICEF/2001/AB/L.10، الجدول ١). ويبين المرفق الثالث من وثيقة الميزانية توزيع تقديرات ميزانية البرامج بحسب الأقطار داخل المناطق، مقارنة بميزانية الدعم لفترة السنتين. وترحب اللجنة الاستشارية بإدراج هذا المرفق في وثيقة الميزانية.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢ في وثيقة الميزانية أن الموارد العادية المخططة البالغة ٣٦٢,٢ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، سيطراً عليها مزيد من الانخفاض، بعد تسويتها عن طريق استبعاد الرصيد الافتتاحي البالغ ١٤٤ مليون دولار، وإضافة التعديل الضريبي البالغ ١٥,٨ مليون دولار (انظر الفقرة ٢٢ أدناه)، حسب المذكور في حاشية الجدول ٢، فبعد أن بلغت هذه الموارد ٢٣٤ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ سيصبح المبلغ المتوقع المنقح ١٠٨ ملايين دولار، أي أن نسبة الانخفاض ستكون ١٠,٢ في المائة. وستزداد الموارد الأخرى والصناديق الاستثمارية والأموال المستردة من مبلغ مخطط قدره ١٠٠٠ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى مبلغ متوقع منقح يبلغ ١٤٥٨ مليون دولار، أي بنسبة ٤٥,٨ في المائة.

١٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن المديرية التنفيذية ينبغي أن تعيد النظر في ما للزيادة السريعة في الموارد الأخرى والصناديق الاستثمارية مقارنة بالموارد العادية من آثار على السياسة العامة. وينبغي أن تتناول عملية إعادة النظر أيضا الأثر المترتب، إن وجد، فيما يتعلق بأولويات التخطيط وصياغة البرامج والموافقة عليها، وكذلك فيما يتعلق بالإمكانات الإدارية المتاحة لإدارة المنظمة في الوقت الذي تنخفض فيه الموارد العادية ولا تسترد مبالغ كافية من الموارد الأخرى ومن الصناديق الاستثمارية.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٦ من وثيقة الميزانية أن تعبير "الحسابات الخاصة" الذي كانت اليونيسيف تستعمله في السابق قد تم تغييره فأصبح "الأموال الاستثمارية" في تقرير يونيسيف المالية، بناء على طلب اللجنة (E/ICEF/1999/AB/L.10)، الفقرة ٧). وبناء عليه، انعكس ذلك في البيان المالي لليونيسيف لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/55/5/Add.2)، وفي الميزانية المقترحة الحالية. وتم إبلاغ اللجنة أن أموال اليونيسيف الاستثمارية غير المتصلة بالبرامج التي وافق عليها المجلس التنفيذي لليونيسيف لا ترد في الحسابات المالية لليونيسيف بوصفها إيرادات ونفقات. فهذه الأموال تستخدم بصفة رئيسية لتغطية تكاليف السلع والخدمات التي يتم شراؤها وتسليمها على أساس استرداد اليونيسيف لتكاليفها من الحكومات ومن الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (انظر أيضا A/55/5/Add.2، الفصل الأول، الفقرة ٥). ورغم أن اللجنة لا تعترض على هذه الطريقة، فهي تؤكد أن جميع هذه الأموال الموجودة في حوزة المديرية التنفيذية والتي قدمت للاستعمال في أنشطة برنامج العمل الذي يوافق عليه المجلس التنفيذي ينبغي أن تقيد بوصفها إيرادات.

ثانيا - تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣

١٧ - كما يتضح من الجدول ١ الوارد في وثيقة الميزانية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تصل تقديرات ميزانية فترة السنتين الممولة من الموارد العادية إلى مبلغ إجماليه ٥٦٦,٢ مليون دولار (صافيه ٤٧٧,٩ مليون دولار) مقارنة بمبلغ إجماليه ٥٤٥,٥ مليون دولار (صافيه ٤٧٧,٧ مليون دولار) للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٨ - وتبلغ الإيرادات والتسويات المقدرة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٨٨,٣ مليون دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (بما في ذلك ٦١,٥ مليون دولار من رد تكاليف الخدمات)، مقارنة بالإيرادات المقدرة لميزانية الدعم، والبالغة ٦٧,٨ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (بما في ذلك إيرادات قدرها ٤٠ مليون دولار من رد تكاليف الخدمات). وسوف تستخدم المبالغ

المستردة لتغطية تكاليف دعم البرامج، وتنظيم وإدارة المنظمة؛ وتناقش بإيجاز في الفقرات ٩٦-٩٨ من الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.7 الطريقة المتبعة في استرداد تكاليف الخدمات.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١ والفقرة ٨ من وثيقة الميزانية أن المبلغ المتوقع استرداده من تكاليف الخدمات وقدره ٦١,٥ مليون دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يستند إلى سياسة اليونسيف العامة الحالية التي تقضي باسترداد ٥ في المائة من الموارد الأخرى و ٣ في المائة من الصناديق الاستثمارية. وستبلغ المبالغ الفعلية المستردة من الموارد الأخرى (بما في ذلك الرسوم المحصلة من إدارة الصناديق الاستثمارية) ٥٥,٠ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اليونسيف تعترم إعادة النظر في السياسة التي تتبعها لاسترداد التكاليف في عام ٢٠٠٢ بعد أن تستكمل وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة دراسة الموضوع على نطاق المنظومة.

٢٠ - وتم إبلاغ اللجنة الاستشارية بناء على طلبها أن مجموع موارد الصناديق الاستثمارية البالغة ٤٣٥ مليون دولار، والتي ترد بوصفها موارد للبرامج في الجدول ١ من وثيقة الميزانية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تتألف من مبالغ تقديرها ٢٦٥ مليون دولار واردة من التحالف العالمي للقاحات والتحصين، و ١٥٠ مليون دولار من برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، أما المبلغ المتبقي البالغ ٢٠ مليون دولار فيرد بصفة رئيسية من المشاريع الممولة من البنك الدولي. وباستثناء المبلغ الخاص بالتحالف العالمي للقاحات والتحصين، تشير التقديرات إلى أن تحصيل رسوم استرداد للتكاليف نسبتها ٣ في المائة، أي مبلغ ٥ ملايين دولار، تكفي لتغطية التكاليف التي تتكبدها اليونسيف من ميزانية الدعم لهذه المشاريع. وفيما يتعلق بالتحالف العالمي للقاحات والتحصين، تم تحديد وظائف منفصلة وتكاليف أخرى ذات صلة مجموعها ٤ ملايين دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لدعم إدارة هذا الصندوق الاستثماري. وكما يتضح من الجدول ١، فإن تكاليف دعم الصناديق الاستثمارية يبلغ مجموعها ٩ ملايين دولار.

٢١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها الواردة في الفقرات ١٢ إلى ١٤ من تقريرها المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٩ (E/ICEF/1999/AB/L.10) عن سياسة اليونسيف العامة لاسترداد التكاليف والمنهجية المتبعة في ذلك، وقد شككت اللجنة في هذه الفقرات في ملائمة استخدام الإيرادات من الفوائد المقبلة لتحديد معدل استرداد التكاليف (E/ICEF/1999/AB/L.10، الفقرة ١٢). كما شككت اللجنة الاستشارية في ملائمة الإجراء الذي يتم بموجبه استعمال إيرادات الفوائد المقيدة لحساب الموارد العادية، في تعويض تكاليف الدعم، وذلك لأن هذا الإجراء لا يخلف أثرا واضحا في المحاسبة. وفي ذلك الحين، أعربت

اللجنة أيضا من جديد عن أنه بالنظر إلى التقلبات المحتملة في نمط تحصيل وصرف الموارد الأخرى، فضلا عن التقلبات في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة، لن يكون من الحصيف اتباع سياسة الاعتماد على إيرادات الفوائد المتأتية من الأرصدة النقدية للموارد الأخرى في تغطية النقصان في استرداد تكاليف الدعم (E/ICEF/1999/AB/L.10، الفقرة ١٣). وفي هذه الظروف، تكرر اللجنة تأكيد توصيتها السابقة التي تدعو اليونسيف إلى أن تواصل تجميع بيانات تكفيها لأن تحدد، حسابيا، وفي الوقت المناسب، معدلا للاسترداد من شأنه أن يزيد من تخفيض الإعانة المقدمة فيما يبدو من الموارد العادية (E/ICEF/1999/AB/L.10، الفقرة ١٤).

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه وفقا لتوصياتها الواردة في الفقرتين ١٥ و ١٦ من الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.10، فإن المبلغ اللازم لرد ضرائب الدخل التي تجبها الدول الأعضاء من الموظفين يُحمّل على الإيرادات المتأتية من اشتراكات هذه الدول، بحيث يقيد نفس المبلغ لحساب ميزانية الدعم لفترة السنتين. ووافقت اللجنة على أن إيجاد وسيلة للربط المحاسبي بتبرعات الدول الأعضاء التي تحصل ضرائب على إيرادات رعاياها سيسمح بعرض صافي تكاليف ميزانية فترة السنتين بصورة أنسب (E/ICEF/1998/AB/L.2، الفقرة ٣٢). وهكذا، تم، بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ استبعاد، وفقا لهذا الإجراء، فإن المبلغ اللازم لرد ضريبة الدخل التي تفرضها الدول الأعضاء، وقيمتها ١٥,٨ مليون دولار (لم تتغير عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١)، من الإيرادات المتأتية من تبرعات الحكومات، وسيضاف المبلغ نفسه، وهو ١٥,٨ مليون دولار، إلى ميزانية الدعم لفترة السنتين تحت بند الإيرادات المقدرة (E/ICEF/2001/AB/L.10، الجدول ١ والفقرة ٩).

٢٣ - وكما يتضح من الجدول ٥ في الوثيقة E/ICEF/2001/AB/L.10، فإن تقديرات الميزانية الإجمالية البالغة ٥٦٦,٢ مليون دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ازدادت بمبلغ قدره ٢٠,٧ مليون دولار، أي ٣,٨ في المائة، مقارنة بالمخصصات الإجمالية الموافق عليها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والبالغة ٥٤٥,٥ مليون دولار، مما يعكس زيادة حجمها ٩,٤ ملايين دولار وزيادة في التكاليف بسبب التضخم وأسعار الصرف وتسويات التكاليف الأخرى تقدر بمبلغ ١١,٣ مليون دولار. ويتضح من تقديرات الميزانية الصافية البالغة ٤٧٧,٩ مليون دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أن الميزانية لم تزدد تقريبا، مقارنة بصافي ميزانية الدعم الموافق عليها والبالغة ٤٧٧,٧ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، مما يعكس زيادة في الإيرادات المقدرة في ميزانية الدعم قدرها ٢٠,٥ مليون دولار. فبعد أن كانت هذه الإيرادات ٦٧,٨ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ أصبحت ٨٨,٣ مليون دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢٤ - وكما يتضح من الجدول ٤ من الوثيقة E/ICEF/2001/AB/L.10، فإن الزيادة في الحجم البالغة ٩,٤ ملايين دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تتضمن زيادات تبلغ ٢٤,٥ مليون دولار تقابلها جزئياً انخفاضات تبلغ ١٥,١ مليون دولار. ويبين الجدولان ٧ و ٨ من وثيقة الميزانية أن مجموع عدد الوظائف المقترحة في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هو ٢٥٢٣ وظيفة (٨٥٩ موظفاً دولياً من الفئة الفنية و ٢٤٣ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية و ١٤٢١ موظفاً من فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى)، مقارنة بملاك الموظفين المأذون به للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وعدد وظائفه ٤٦٧ و ٢٤٣ وظيفة (٧٩٠ موظفاً دولياً من الفئة الفنية و ٢٤٤ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية و ٤٣٣ موظفاً من فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى). وبالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تقترح المديرية التنفيذية إضافة ٦٩ وظيفة دولية من الفئة الفنية (٥ وظائف برتبة مد - ١ و ٤ وظائف برتبة ف - ٥ و ١٤ وظيفة برتبة ف - ٤ و ٢٧ وظيفة برتبة ف - ٣ و ١٩ وظيفة برتبة ف - ٢) وإلغاء وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة. وتتألف الزيادة المقترحة البالغة ٦٩ وظيفة دولية من الفئة الفنية من ٢٦ وظيفة إضافية في المكاتب القطرية، و ١٧ وظيفة في المكاتب الإقليمية و ٢٦ وظيفة في المقر. ويتضمن الاقتراح أيضاً نقل ١١ وظيفة من شعبة القطاع الخاص وتحويل ٢٥ وظيفة من الوظائف المؤقتة الخاصة بموظفين واستشاريين في شعبة تكنولوجيا المعلومات (E/ICEF/2001/AB/L.10)، الفقرة ٢١ والجدول ٧ والجدول الموجز الثالث). وفي ضوء التخفيض المتوقع في الموارد العادية المشار إليه في الفقرة ١٣ أعلاه، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن هناك مبررات كافية للموافقة على جميع الوظائف الدولية الجديدة من الفئة الفنية المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢٥ - ويتضح من المرفق الثالث من وثيقة الميزانية أنه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ سيظل مجموع الوظائف في اليونيسيف ٦٠٠٤ وظائف، وتتألف من ٢٥٢٣ وظيفة في ميزانية دعم البرامج لفترة السنتين وتغطيها الموارد العادية، و ٣٤٨١ وظيفة في ميزانية البرامج. وتلاحظ اللجنة أن وظائف ميزانية البرامج تتضمن ٦٢ وظيفة (٢٧ وظيفة دولية من الفئة الفنية و ٤ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٣١ وظيفة من فئة الخدمات العامة) تغطيها الموارد الأخرى المتصلة برد تكاليف الخدمات والبرامج. وفي هذا الصدد، تم إبلاغ اللجنة أنه بالنسبة للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، هناك ١١ وظيفة ممولة من رسوم تكاليف الدعم على النحو المبين في الجدول الموجز الثالث تحت البند "موارد أخرى متصلة بالبرامج" ويرد ذلك أيضاً في الجدول الموجز الرابع (أ) والرابع (ب) انظر أيضاً (E/ICEF/AB/L.10)، الفقرة ٢٧).

٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدل الشغور لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، البالغ ٦ في المائة للوظائف الدولية من الفئة الفنية، ما زال ساريا. ويتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم السنوي ٣ في المائة للمقر، و ٥ في المائة للميدان (E/ICEF/2001/AB/L.10)، الفقرة ٢٨).

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول الموجز الثاني أن تقديرات تكاليف الوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، البالغة ٣٨٦,٨ مليون دولار، ازدادت بنسبة ٦,١ في المائة، مقارنة بتقديرات تكاليف الوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، البالغة ٣٦٤,٤ مليون دولار، في حين أن تكاليف الموظفين الأخرى البالغة ١٥,١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، قد انخفضت بنسبة ٣٨,١ في المائة، مقارنة بتكاليف الموظفين الأخرى لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، البالغة ٢٤,٦ مليون دولار. وازداد الاعتماد المخصص للاستشاريين المقدر بمبلغ ١٣,٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بنسبة ٢١٨,٦ في المائة، مقارنة بتقديرات تكاليف الاستشاريين لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، البالغة ٤,٣ ملايين دولار. وأفيدت اللجنة، بناء على طلبها، بأن الميزانية الإجمالية للخدمات الاستشارية قد ازدادت بمبلغ ٩,٤ ملايين دولار، نتيجة لضرورة بيان الزيادات الحقيقية التي طرأت على تكاليف الخدمات الاستشارية بيانا صحيحا، وتشمل هذه التكاليف مبلغا تقديره ٢,٣ مليون دولار، لاحتياجات مشاريع تكنولوجيا المعلومات الجديدة، ومبلغ ٢,٥ مليون دولار للخدمات التعاقدية التي كانت مُحَمَّلة من قبل على تكاليف التشغيل، ومبلغ ٤,٦ ملايين دولار لتكاليف الاستشاريين الأخرى التي كانت تغطيها من قبل تكاليف الموظفين.

٢٨ - ورغم أن اللجنة تقدر هذا التفسير لتكاليف الاستشاريين، فما زال يساورها القلق لأن الأموال المخصصة للاستشاريين والمساعدة المؤقتة لا ينبغي استخدامها لتغطية الاحتياجات المستمرة للموظفين (انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٤٢ أدناه).

٢٩ - وحسب المبين في الفقرة ٣٠ من الوثيقة E/ICEF/2001/AB/L.10، "لدى اليونيسيف ١٢٦ مكتبا قطريا ومناطقيا و ٧ مكاتب إقليمية تدعم التعاون البرنامجي في ١٦٢ بلدا وإقليما". وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٩ من وثيقة الميزانية أن نسبة ميزانية الدعم إلى تقديرات النفقات البرنامجية حسب المنطقة، تتراوح فيما بين ٩ و ٣٠ في المائة. بيد أن الجدول الموجز الثالث لوثيقة الميزانية يكشف عن ارتفاع شديد في تكاليف الدعم في الكثير من المكاتب القطرية، إذ تتعدى هذه التكاليف في حالات عديدة ٥٠ في المائة. وتعترف اللجنة الاستشارية بأنه من المحتم أن ترتفع تكاليف الدعم في المكاتب الصغيرة التي تضطلع بعمليات برنامجية قليلة، بالنظر إلى ضرورة توفير الحد الأدنى من النفقات الإدارية.

من أجل دعم وجود اليونيسيف في البلد المعني. وتلاحظ اللجنة أنه من الضروري لليونيسيف أن ترصد قدرة هذه المكاتب الصغيرة على البقاء، للتثبت من إمكانية اتباع خيارات أخرى لكفالة تحسين الأثر المترتب على برامج اليونيسيف وأنشطتها في جميع المناطق التي لليونيسيف وجود فيها.

٣٠ - ويبين المرفق الخامس التغييرات التي طرأت على الوظائف من الفئة الفنية في ميزانية الدعم، في أثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ نتيجة للمرونة التي منحها المجلس التنفيذي، للمديرة التنفيذية فيما يتصل بإعادة تصنيف الوظائف، بموجب مقرره ٧/٢٠٠٠، المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ (E/ICEF/2000/8/Rev.1)، والمتعلق بالتعديلات المتصلة بعملية الميزانية، وتلاحظ اللجنة الاستشارية إنشاء ٢٥ وظيفة جديدة من الفئة الفنية (١٦ وظيفة دولية من الفئة الفنية و ٩ وظائف وطنية من الفئة الفنية)، وإلغاء ٢١ وظيفة من الفئة الفنية (٣ وظائف دولية من الفئة الفنية و ١٨ وظيفة وطنية من الفئة الفنية). وتلاحظ اللجنة كذلك أنه قد تم تحويل ١٢ وظيفة من وظيفة وطنية إلى وظيفة دولية. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة أن يجري في المستقبل تقديم الأسباب الداعية إلى هذه التغييرات في شكل موجز، جنباً إلى جنب مع الأثر المترتب في الميزانية فيما يتصل بالتقديرات، إن وجد.

٣١ - وتفهم اللجنة الاستشارية من ممثلي المديرية التنفيذية ومن الفقرة ٣١ من وثيقة الميزانية، أنه يجري بذل الجهود لزيادة الطابع الدولي لليونيسيف. ولدى اليونيسيف في الوقت الحالي ٩٧٠ من الموظفين الدوليين من الفئة الفنية، و ٢٧٣ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية يعملون في المكاتب الميدانية (انظر E/ICEF/2001/AB/L.10، المرفق الثالث). كما أفيدت اللجنة بأن اليونيسيف ينوي توفير ما لا يقل عن موظفين دوليين في كل مكتب ميداني. وقد شدد على أن تكاليف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية تكون أعلى في بعض الأماكن (من قبيل الأمريكيتين ومنطقة البحر الكاريبي) من تكاليف نظرائهم الدوليين. وترى اللجنة أنه ينبغي الموازنة بين هذا الهدف، وبين الاحتياجات البرنامجية، وفعالية التكلفة، وضرورة تكوين الخبرة المحلية وتعزيزها عن طريق الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية.

٣٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية عملية إعادة تنظيم الوحدات البرنامجية في المقر، التي ترد مناقشتها في الفقرات من ٨٠ إلى ٩٠، وفي الجدول ١٠ من وثيقة الميزانية. إذ سيجري خفض عدد الوظائف في ميزانية الدعم الخاصة بهذه الوحدات من ١٧٠ إلى ١٦٣ وظيفة، وسيبلغ إجمالي ميزانية الدعم ٤٤,٧ مليون دولار، مقارنة بميزانية دعم هذه الوحدات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، التي بلغت ٤٤,٤ مليون دولار. وأفيدت اللجنة بناءً على طلبها بأنه

لو كان فريق البرامج قد احتفظ بنفس المستوى من ملاك الموظفين، لتحتم أن تتجاوز الميزانية المستوى المقترح في الوقت الحالي بمبلغ مليوني دولار.

٣٣ - وتناقش الفقرات من ٩١ إلى ٩٤ شعبة الإمدادات. التي يجري تمويلها في إطار ميزانية الدعم لفترة السنتين، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، وخدمات المشتريات. ويرد في الفقرات من ٢٧ إلى ٣١ من التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠٠٠ (E/ICEF/2001/AB/L.7) تقييم للمساعدة الخاصة بالتوريدات أجراه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في اليونسيف لـ ١٤ مكتبا ميدانيا. ومن بين التعليقات العامة العديدة الواردة في التقرير، تلاحظ اللجنة بصفة خاصة من الفقرة ٢٧ أنه "قد وجد أن ممارسات الإدارة مرضية في أغلب المكاتب". وترى اللجنة أنه ينبغي في المستقبل الكشف بصورة كاملة عن الحقائق المحددة التي أدت إلى هذا الاستنتاج وإلى غيره من الاستنتاجات العامة الواردة في التقرير كي يتمكن المجلس التنفيذي من تقييم الكيان التنظيمي المعني الذي تمت مراجعة حساباته ومستوى المساءلة به (انظر أيضا الفقرة ٣٨ أدناه).

٣٤ - وترد في الفقرات من ٩٥ إلى ١٢٩ من وثيقة الميزانية مناقشة المكاتب والشعب الجمعية في إطار ميزانية الإدارة والتنظيم. ويبلغ إجمالي الميزانية المقترحة للإدارة والتنظيم ١٩٣,١ مليون دولار، مما يمثل زيادة نسبتها ٤,٣ في المائة، مقارنة بالميزانية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، البالغة ١٨٦,٨ في المائة (انظر E/ICEF/2001/AB/L.10، الجدول الموجز الأول).

٣٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه مطلوب توفير وظيفة واحدة إضافية برتبة ف-٢ لمكتب المديرية التنفيذية لتحقيق الانتظام في الوظائف المنجزة من خلال المساعدة المؤقتة. وليس لدى اللجنة اعتراض على هذا الطلب.

٣٦ - وفيما يتعلق بمكتب التقييم، تذكر اللجنة بتعليقاتها الواردة في الفقرة ٢٩ من تقريرها المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٩ (E/ICEF/1999/AB/L.10). وتشير اللجنة إلى أنه قد تم اعتماد مبالغ في الميزانية البرنامجية تحت بند الموارد العادية بغية إجراء التقييمات الوارد ذكرها في الفقرة ٩٩ من وثيقة الميزانية. وتطلب اللجنة أن يجري في المستقبل تقديم معلومات بشأن عبء العمل في مكتب التقييم، من قبيل عدد التقييمات التي تم إنجازها في فترة السنتين السابقة وعدد التقييمات المقرر إجراؤها في فترة ميزانية السنتين، بالإضافة إلى بيان واضح عن الكيفية التي تُدخل بها اليونسيف نتائج التقييم في اعتبارها.

٣٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الهيكل الجديد لشعبة السياسة والتخطيط الذي يتألف من قسم للسياسة العالمية وقسم للمعلومات الاستراتيجية وقسم للتوجيه البرنامجي وضمان

الجودة ووحدة للتخطيط الاستراتيجي. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٠٣ (د) أنه سيجري إعادة تصنيف وظيفتين تخصصان رئيس قسم المعلومات الاستراتيجية ورئيس قسم السياسة العالمية من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١. واللجنة غير مقتنعة ببناء على المعلومات المقدمة بدواعي إعادة تصنيف هاتينوظيفتين من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١ وتوصي بعدم الموافقة على ذلك.

٣٨ - وتناقش الفقرتان ١٠٤ و ١٠٥ من وثيقة الميزانية احتياجات مكتب مراجعة الحسابات الداخلية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتلاحظ اللجنة أنه لم يطرأ تغيير على إجمالي عدد الوظائف البالغ ٢٠ وظيفة أو على الميزانية البالغة ٦,٦ ملايين دولار، مقارنة بفترة السنتين السابقة. وترى اللجنة أن عملية مراجعة الحسابات الداخلية هي إحدى السبل التي يمكن عن طريقها للدول الأعضاء، من خلال المجلس التنفيذي، أن تسائل إدارة اليونيسيف عن الأداء وعن النتائج. وتحقيقاً لهذا الهدف، تقترح اللجنة أن يُتعد مستقبلًا في مضمون التقرير عن الصياغة العامة للاستنتاجات، من قبيل أنه قد ”وجد أن عددا قليلا للغاية من المكاتب يحتفظ بمستويات عالية من المساعدة النقدية غير المصفاة“ أو أن ”عدة عمليات لمراجعة الحسابات وجدت أن أوجه القصور المتعلقة بالجودة ترتبط بالفهم المحدود من جانب النظراء لإجراءات اليونيسيف وتوقعاتها“ (E/ICEF/2001/AB/L.7، الفقرتان ٢٢ و ٢٥). وتؤكد اللجنة أنه ينبغي للتقرير، من ناحية، أن يبين الحقائق المحددة التي تم الوقوف عليها والتي أدت إلى الاستنتاجات المذكورة، وأن يقدم، من ناحية أخرى، معلومات بشأن الإجراءات المعينة التي اتخذت لعلاج أوجه النقص التي حددتها عملية المراجعة (انظر أيضا الفقرة ٣٣ أعلاه).

٣٩ - وأفيدت اللجنة الاستشارية بأن الإجراء المتبع حاليا هو إجراء المراجعة في جميع مكاتب اليونيسيف مرة واحدة كل ثلاث أو أربع سنوات في المتوسط. أما المكاتب الكبيرة فتجري مراجعة حساباتها على فترات أقل. وتطلب اللجنة استعراض مدى ملائمة هذا الإجراء وتوفير مزيد من الموارد لمراجعة الحسابات الداخلية، إن لزم الأمر. وتحث اللجنة أيضا على بذل الجهد في جميع الأوقات لكفالة توافر موظفين لشغل جميع الوظائف المأذون بها في عملية مراجعة الحسابات الداخلية.

٤٠ - وتبلغ الميزانية المقترحة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات في اليونيسيف ٥٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتتألف من ٤٥,٦ مليون دولار لشعبة تكنولوجيا المعلومات و ٤,٤ ملايين دولار لمعدات الحاسوب خارج نيويورك. وفي فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، بلغت الميزانية المعتمدة ٤٧,٣ مليون دولار (٤,٤) مليون دولار لشعبة تكنولوجيا المعلومات

و ٩,٩ ملايين دولار للاحتياجات الميدانية) (انظر E/ICEF/2001/AB/L.10، الفقرة ١٢٤ والجدول ١١). ويرد في الفقرة ١٢٣ من وثيقة الميزانية موجز للتغييرات الرئيسية المؤثرة في ميزانية تكنولوجيا المعلومات. وقد زودت اللجنة بناء على طلبها بجدول موجز لأنشطة تكنولوجيا المعلومات الرئيسية المنجزة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والمقررة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ولعام ٢٠٠٤ وما بعده (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير).

٤١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى التغييرات المقترحة في ملاك موظفي شعبة تكنولوجيا المعلومات الوارد ذكرها في الفقرتين ١٢٨ و ١٢٩ من وثيقة الميزانية. ويبلغ إجمالي عدد الوظائف المقترحة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لشعبة تكنولوجيا المعلومات ١٠٥ وظائف (٧٤ وظيفة من الفئة الفنية و ٣١ من فئة الخدمات العامة)، مقارنة بـ ٧٤ وظيفة (٤٩ وظيفة من الفئة الفنية و ٢٥ من فئة الخدمات العامة) لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، مما يمثل زيادة قدرها ٣١ وظيفة (٢٥ وظيفة من الفئة الفنية و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة) (انظر أيضا E/ICEF/2001/AB/L.10، الجدول الموجز الثالث). ويشمل الاقتراح الخاص بوظائف شعبة تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تحويل ٢٥ وظيفة من وظائف الاستشاريين والموظفين المؤقتين بدوام كامل (١٩ وظيفة من الفئة الفنية و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة) إلى وظائف عادية وإنشاء ٣ وظائف جديدة من الفئة الفنية للمشاريع الجديدة، وإضافة ٣ وظائف من الفئة الفنية يجري تمويلها في الوقت الحالي من شعبة القطاع الخاص.

٤٢ - وفيما يتعلق بميزانية الدعم للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه قد اقترح أيضا أن تدرج في ميزانية الدعم عملية تحويل ٢٥ من وظائف الاستشاريين إلى وظائف عادية بحيث يصل المجموع إلى ٧٤ وظيفة و ٧٤,٥ من الموظفين المؤقتين بدوام كامل (١٤٨,٥ من الأفراد بدوام كامل) (E/ICEF/1999/AB/L.10، الفقرة ٣٤). وفي فترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩، كان لدى شعبة تكنولوجيا المعلومات ٤٩ وظيفة و ١١٣ استشاريا بدوام كامل (١٦٢ من الأفراد بدوام كامل) (E/ICEF/1999/AB/L.7، الفقرة ٩٤). وأيدت اللجنة بأنه في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ستشمل وظائف الأفراد العاملين بدوام كامل في الشعبة ١٠٥ وظائف في ميزانية الدعم و ٦٣ وظيفة للاستشاريين. وتشك اللجنة في جدوى الممارسة المتمثلة في تمويل المهام الدائمة على هذا النحو.

المرفق الأول

التقديرات المسقطة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ مقارنة بالاعتمادات الموافق عليها
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات المسقطة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠	الاعتماد الموافق عليه	تقديرات الأرصدة غير المربوطة
ألف - دعم البرامج		
١ - المكاتب القطرية والإقليمية		
١٧٦ ٥٠١,٠	١٩٣ ١٠٠,٤	١٦ ٥٩٩,٤
٨ ٢٣٧,٤	٨ ٣٨٣,٥	١٤٦,١
٢ ٤٦٤,١	١ ٦٥٢,٩	(٨١١,٢)
١٢ ٨٢٩,٩	١٢ ١٦٦,٨	(٦٦٣,١)
٤٦ ٠٩٨,٤	٥٣ ٥٤٥,٥	٧ ٤٤٧,١
٧ ١٧٨,٤	٦ ٣٩١,٧	(٧٨٦,٧)
٣ ٢٦٦,٦	٣ ٨٧٦,٠	٦٠٩,٤
٢٥٦ ٥٧٥,٨	٢٧٩ ١١٦,٨	٢٢ ٥٤١,٠
المجموع الفرعي		
٢ - المقر		
٤٨ ٤٩٥,٥	٥٣ ٢٦٨,٣	٤ ٧٢٢,٨
٥ ٥٤٦,٢	٥ ٦٦٨,٨	١٢٢,٦
١٤٧,٠	٤١٩,٦	٢٧٢,٦
٢ ٦٢٩,٩	٢ ٩٧٢,٤	٣٤٢,٥
١١ ٩٨٥,٨	١٣ ٨٤٣,٢	١ ٨٥٧,٤
١ ٧٣٠,٧	١ ٥٥٤,٨	(١٧٥,٩)
١ ٩٤٦,٩	١ ٩٠١,٣	(٤٥,٦)
٧٢ ٤٨٢,٠	٧٩ ٦٢٨,٤	٧ ١٤٦,٤
المجموع الفرعي		
٣٢٩ ٠٥٧,٨	٣٥٨ ٧٤٥,٢	٢٩ ٦٨٧,٤
المجموع الفرعي: دعم البرامج		
باء - إدارة وتنظيم المنظمة		
١١٢ ٩٣٩,٣	١١٧ ٩٩٢,٥	٥ ٠٥٣,٢
٩ ٣٨٦,٩	١٠ ٥٥٩,٦	١ ١٧٢,٧
١ ٩٥٣,٧	٢ ٢٠١,٧	٢٤٨,٠
٥ ٥٢٤,٦	٥ ٨٣٣,٩	٣٠٩,٣
٣٢ ٧٨٣,٣	٣٥ ٢٠١,٣	٢ ٤١٨,٠
٩ ٤٥٨,٩	٥ ٧٤٤,٩	(٣ ٧١٤,٠)
٩ ٨٢٥,٨	٩ ٢٣٤,٦	(٥٩١,٢)
١٨١ ٨٧٢,٥	١٨٦ ٧٦٨,٥	٤ ٨٩٦,٠
المجموع الفرعي: إدارة وتنظيم المنظمة		

تقديرات الأرصدة غير المربوطة	الاعتماد الموافق عليه	التقدير المسقط للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠	
			المجموع
٢٦ ٤٢٥,٤	٣٦٤ ٣٦١,٢	٣٣٧ ٩٣٥,٨	الوظائف
١ ٤٤١,٤	٢٤ ٦١١,٩	٢٣ ١٧٠,٥	تكاليف الموظفين الأخرى
(٢٩٠,٦)	٤ ٢٧٤,٢	٤ ٥٦٤,٨	الاستشاريون
(١١,٣)	٢٠ ٩٧٣,١	٢٠ ٩٨٤,٤	السفر
١١ ٧٢٢,٥	١٠٢ ٥٩٠,٠	٩٠ ٨٦٧,٥	مصروفات التشغيل
(٤ ٦٧٦,٦)	١٣ ٦٩١,٤	١٨ ٣٦٨,٠	الأثاث والمعدات
(٢٧,٤)	١٥ ٠١١,٩	١٥ ٠٣٩,٣	المبالغ المردودة
٣٤ ٥٨٣,٤	٥٤٥ ٥١٣,٧	٥١٠ ٩٣٠,٣	مجموع تقديرات الميزانية الإجمالية
			تقديرات الإيرادات
١٤ ٥٠٠,٠	(٤٠ ٠٠٠,٠)	(٥٤ ٥٠٠,٠)	المبالغ المستردة
(١ ٤٢٤,٠)	(٨ ٠٠٠,٠)	(٦ ٥٧٦,٠)	المخازن
٥٠٤,٠	(٤ ٠٠٠,٠)	(٤ ٥٠٤,٠)	مبالغ أخرى
(١ ٣٤٦,٣)	(١٥ ٧٨٥,٣)	(١٤ ٤٣٩,٠)	الضرائب المردودة
١٢ ٢٣٣,٧	(٦٧ ٧٨٥,٣)	(٨٠ ٠١٩,٠)	تقديرات الإيرادات
٤٦ ٨١٧,١	٤٧٧ ٧٢٨,٤	٤٣٠ ٩١١,٣	مجموع التقديرات الصافية للميزانية

(أ) مشتريات إضافية من معدات الحاسوب لدعم الأمن، وزيادة في أسعار البرمجيات العامة.

المرفق الثاني

أنشطة تكنولوجيا المعلومات الرئيسية المنجزة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١
والمقررة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤ وما بعده

الأعمال المقبلة	الأعمال المنجزة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣	النشاط
الأعمال المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ عام ٢٠٠٤ وما بعده	الأعمال المنجزة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣	
الأعمال التي تحدد في أثناء الاستعراضات الداخلية للخيارات الاستراتيجية، كجزء من عملية وضع الميزانية.	مواصلة أعمال الصيانة والتحسين. وإتمام نشر نموذج كشوف المرتبات.	نظام إدارة البرامج تم نشر النظام وتشغيله بشكل كامل في جميع المواقع الميدانية. ودخلت خاصية إدارة الموارد البشرية حيز العمل في جميع المواقع، كما بدأ العمل بنموذج كشوف المرتبات في حوالي نصف المواقع.
الأعمال التي تحدد في أثناء الاستعراضات الداخلية للخيارات الاستراتيجية، كجزء من عملية وضع الميزانية.	الارتقاء بالنظام إلى مستوى أحدث النسخ المتوفرة في هذا الوقت. ومواصلة أعمال الصيانة والتبسيط تمشيا مع تبسيط العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال.	نظام المالية والنقل والإمداد دخل النظام حيز العمل بصورة كاملة في الأماكن الكائنة في المقر. وتم في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ تطويره ليتماشى مع النسخ الأحدث المتوفرة في الوقت الحالي.
الأعمال التي تحدد في أثناء الاستعراضات الداخلية للخيارات الاستراتيجية، كجزء من عملية وضع الميزانية.	حفظ برامج التطبيقات.	
الأعمال التي تحدد في أثناء الاستعراضات الداخلية للخيارات الاستراتيجية، كجزء من عملية وضع الميزانية.	مواصلة الدعم من المصادر الأخرى - سيتحول المشروع من نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى نظام النظم والتطبيقات والمنتجات.	نظام المعلومات الإدارية المتكامل/الإدارة البشرية من المقرر أن يكتمل تطبيق النظام على كشوف المرتبات بجول نهاية عام ٢٠٠١.
الأعمال التي تحدد في أثناء الاستعراضات الداخلية للخيارات الاستراتيجية، كجزء من عملية وضع الميزانية.	الاستمرار في التوسيعات الوظيفية المستمرة.	شبكة الإنترنت والشبكة الداخلية (الإنترانت) (وشبكة الإكسترانت)

الأعمال المقبلة		الأعمال المنجزة في الفترة	النشاط
عام ٢٠٠٤ وما بعده	الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٢-٢٠٠٣	
الأعمال التي تحدد في أثناء الاستعراضات الداخلية للخيارات الاستراتيجية، كجزء من عملية وضع الميزانية.	تقديم الدعم لمركز الخدمات العالمي عن طريق عمليات وأدوات نظام إدارة المشاريع.	وضع هيكل مركز الخدمات العالمي.	دعم العملاء والمستعملين النهائيين
الأعمال التي تحدد في أثناء الاستعراضات الداخلية للخيارات الاستراتيجية، كجزء من عملية وضع الميزانية.	مواصلة العمل على إتمام ورصد وتنفيذ الخدمات والتطبيقات الجديدة والتوسع الجديد في النطاق الترددي.	ما زال العمل جاريا في هذا المجال - واكتمل العمل في ٧٠ في المائة من الشبكة الخاصة الافتراضية العالمية.	الترايط الشبكي العالمي
الأعمال التي تحدد في أثناء الاستعراضات الداخلية للخيارات الاستراتيجية، كجزء من عملية وضع الميزانية.	إرساء وحدة أمن تكنولوجيا المعلومات في الميزانية.	تحقق الحد الأدنى في هذا المجال عن طريق اتباع سياسات وممارسات صارمة وعن طريق إعادة تخصيص الموارد (بعد ١١ أيلول/سبتمبر).	أمن تكنولوجيا المعلومات وتدارك الكوارث
الأعمال التي تحدد في أثناء الاستعراضات الداخلية للخيارات الاستراتيجية، كجزء من عملية وضع الميزانية.	مواصلة تنفيذ المرحلة الثانية.	اكتملت المرحلة الأولى المتعلقة بتعزيز مكتب مساعدة مستعملي الحاسوب واستخدام الأدوات الخاصة بعمليات تكنولوجيا المعلومات. وشرع في المرحلة الثانية وهي بدء تنفيذ نظام إدارة المشاريع.	الهياكل الأساسية ونظام إدارة المشاريع